

"فرص تطبيق إعلان الدوحة"

الحضور (مع حفظ الألقاب): نبيل قسيس، عبد القادر الحسيني، زاهي خوري، هشام كحيل، رامي مهداوي، مازن غنيم، داوود تلحمي، وليد الأحمد، منيب المصري، صالح رأفت، قيس عبد الكريم، محمد أشنّيه، زهيرة كمال، فجر حرب، عزمي الشعبي، حنان عشراوي، ليلى فيضي.

طاقم "مفتاح": رولا مظفر، بيسان أبو رقطي، آلاء كراجة، جوهرة بكر.

المقدمة:

وُقِع اتفاق المصالحة الذي عُرف بـ **"إعلان الدوحة"**، في العاصمة القطرية الدوحة في 6 من شباط الجاري، وقد تلا توقيعه تعطيل استمر حتى موعد عقد هذه "الجلسة"، على ضوء التباين في مواقف قيادات حركة حماس في الداخل والخارج في ظل أوضاع إقليمية ومتغيرات شهدتها المنطقة، ما حال دون مواجهة حيثيات إنهاء الانقسام، واتخاذ الخطوات الفعلية لإجراء الانتخابات، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية من غير السياسيين برئاسة الرئيس محمود عباس، ما انعكس على إنفاذ المصالحة التي غيبتها تقديم المصالح الفئوية على المصلحة الوطنية، وبالتالي خسارة الوقت لصالح الاحتلال الإسرائيلي الذي يسابق الزمن في فرض سيطرته على الضفة الغربية، وممارساته العدوانية بحق أبناء الشعب الفلسطيني ومقدراته.

وحتى الآن تم تعطيل الخطوات المطلوبة لإجراء الانتخابات، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم تمكين لجان المصالحة من الشروع في أعمالها، لذا كان لا بد من بحث ومناقشة أبعاد هذا الإعلان ومتطلباته وفرص تطبيقه، ومن ثم البحث في آثار غياب المصالحة على الوضع السياسي الفلسطيني، بالإضافة إلى الخروج بمجموعة من التصورات المستقبلية ووجهات النظر والتوجهات السياساتية العامة على ضوء التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة، على الصعيدين الفلسطيني والإقليمي والدولي.

النقاش:

الانتخابات

وافق توقيع اتفاق إعلان الدوحة، تفاؤلاً وإن كان مشوباً بالحذر، فهناك متطلبات عملية وفعالية تدل على الالتزام الحقيقي بالمصالحة، فحتى تنال المصالحة الشرعية والمصادقية لا بد من إجراء انتخابات، ولا بد من الانسجام مع متطلبات إجراءاتها ومع متطلبات تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة مقبولة دولياً، لفترة زمنية محددة وبأهداف معروفة، وهي الإعداد للانتخابات والإشراف على إعادة إعمار غزة. في حين تشير بعض التوقعات إلى عدم إمكانية المصالحة قبل انتهاء انتخابات مجلس الشورى لدى حركة حماس والتي ستستمر لأسابيع، وبالتالي لا يمكن الحديث عن قرار بهذا الخصوص قبل انتخاب مجلس الشورى وكذلك انتخابات المكتب السياسي للحركة.

التباين في مواقف حماس

وفي الوقت الذي شكك فيه البعض بمدى استعداد حركة حماس للتعاطي مع الاتفاق نتيجة للتباين في مواقف قياديي الحركة في الداخل والخارج، وبرز تيار في حماس أكثر تشدداً مثلته مواقف الزهار وهنية، رأى في موافقة خالد مشعل للرئيس عباس في موضوع رئاسة الحكومة دون أن تُعطى الحركة ضمانات في قضايا أخرى، مثل إصلاح منظمة التحرير، وتفعيل عمل المجلس التشريعي تنازلاً مرفوضاً من قبلها، فعطلت حماس عمل لجنة الانتخابات في غزة، ولم تبد أية جدية في موضوع الإعداد لها عن طريق تحديث سجل الناخبين المعطل منذ فترة طويلة في القطاع، مستخدمة أعداءاً سياسية للمماطلة، ومستغلة قضية لجنة الانتخابات للإعاقه والتعطيل، متذرة بأن فتح تريد التخلص منها عبر الانتخابات، وبالتالي ظلت تماطل في موضوع إجراء الانتخابات لكسب مزيد من الوقت، ولترتيب أوضاعها داخلياً، بما في ذلك محاولة استشرف مستقبل الحركة في سوريا على ضوء انتقال مكاتب قيادتها من دمشق وعلى ضوء التغييرات إقليمياً وخاصة في مصر.

ومع مرور الوقت تبلورت قوى داخلية في قطاع غزة لا يُستهان بها مستفيدة من حالة الانقسام، ومرتبطة بمصالح وامتيازات لا تريد التخلي عنها، فليس لها مصلحة في تجاوز إنهاء الأزمة، وقد بنت مصالحها على الوضع القائم المتداخل مع الأوضاع الإقليمية. إضافة إلى الواقع المعقد داخل حماس وتباين المصالح والمنافسات بين رموزها وقياداتها، وحتى داخل جناحها العسكري الذي تأثر بتوجهاته مع متغيرات المنطقة، ناهيك عن الدعم الإيراني المباشر لبعض القيادات الحمساوية.

الحراك الشعبي

إن الطرف الراهن يتطلب ضغطاً شعبياً لتحقيق وحدة الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة، ودفع حماس للتجاوب مع آليات تطبيق الإعلان، كما على كل الفصائل والقوى الوطنية تحميل المسؤولية للطرف الذي يعيق إنفاذ المصالحة. وبالتالي لا يمكن إنهاء الانقسام إلا بالعودة إلى الشعب من خلال صناديق الاقتراع، علماً بأن "إعلان الدوحة" ارتكز بالأساس على تشكيل حكومة كفاءات وطنية لفترة زمنية محددة وبمهام معرّفة، وإجراء الانتخابات وإعادة إعمار غزة، لكن لم يجر الاتفاق بشأن أي منها في اجتماع القاهرة الأخير.

والواقع أن هناك حالة من التيه السياسي وأزمة حقيقة تعيشها كل القوى الفلسطينية، فحركة حماس لم تعد فصيلاً يمارس المقاومة كما أنها لا تريد الذهاب للمفاوضات، في حين أن فتح التي تخلت عن الكفاح المسلح، فشلت في سياسة المفاوضات، أما شعبياً فهناك صعوبة في استنهاض مقاومة شعبية عارمة ومتكاملة، مع انعدام الإجماع الوطني على شعار سياسي واضح.

إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية

في حين أن الخلاف بين حماس وفتح على منظمة التحرير الفلسطينية لازال قائماً، فحماس تريد انتخابات المجلس التشريعي بالتزامن مع تشكيل الحكومة لإخضاعها لسلطة هذا المجلس، بالإضافة إلى الصراع على حجم التمثيل داخل منظمة التحرير الفلسطينية التي تحتاج إلى إعادة إصلاح وتفعيل. ما يطرح شكلاً جديداً من العلاقة بين حكومة تسيير الأعمال في رام الله والحكومة المقالة في غزة، وعلى أساس

كونفدرالي، أي سلطتين تنفيذيتين بحكومة واحدة، ولكن مع صيغة مشرعة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل طرف.

من هنا، لا يمكن معالجة القضايا الفرعية إلا بالانتهاء من معالجة القضايا الأساسية، وهي مسألة الحكومة والانتخابات.

التوصيات:

- لا بد من اتفاق حقيقي بين الطرفين قبل الذهاب إلى انتخابات، أما غير ذلك فسيكرس الانقسام كلياً، لأنه سيصبح تقارباً شكلياً، فيما الأداء اليومي على الأرض يعمق الانقسام.
- وجوب الوقوف في وجه كل من يعطل إنفاذ المصالحة من مختلف الأطراف، خاصة أولئك المنتفعين، وعدم السماح للمصالح الشخصية والفئوية الوقوف أمام تطبيق المصالحة.
- ضرورة الاستبسال في إنجاز المصالحة، ويتوجب على الحراك الشبابي والشعبي أن يخرج إلى الشارع في مختلف المحافظات للمطالبة بالإسراع بتنفيذها.
- العمل على الأبعاد المهنية والعملية للمصالحة من قبل الكفاءات المتخصصة، وعدم الاكتفاء بالتحرك السياسي فقط.
- الحاجة إلى رؤية جديدة لإعادة تأسيس الحركة الوطنية الفلسطينية، وليست مجرد إعادة تحسين العلاقات بين الأطراف القائمة، لذا يتوجب إعادة توحيد الشعب الفلسطيني، وليس التنظيمين الرئيسيين فحسب.
- الوضع الفلسطيني يعيش مأزقاً حقيقياً، ويواجه تهميشاً دولياً، فهو لم يعد ضمن أولويات الأجندة الدولية بعد التغيرات الإقليمية، كما يجب عدم التعويل على أي موقف أمريكي أو إسرائيلي، لذا فالمطلوب إرادة سياسية وموقف سياسي مسؤول من أجل مواجهة المسار السياسي المغلق، والتصعيد الإسرائيلي على مستوياته كافة.

تنويه: تم دعوة ممثلين عن حركة حماس للجلسة، لكنهم لم يأتوا لأسباب خاصة.